A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

PCT/WG/14/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 10 مايو2021

الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)

الدورة الرابعة عشرة
جنيف، من 14 إلى 17 يونيو 2021

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير الدورة الثامنة والعشرين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يعرض مرفق هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة الثامنة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/MIA)، الذي عُقد افتراضيا في جنيف في الفترة من 24 إلى 26 مارس 2021. ويحتوي المرفق الثاني لملخص الرئيس على مُلخَّص رئيس الاجتماع غير الرسمي الحادي عشر للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي عُقد في جنيف في الفترة من 22 إلى 23 مارس2021، أي قبيل اجتماع الإدارات الدولية.

2. *إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بملخص رئيس الدورة الثامنة والعشرين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة* PCT/MIA/28/9*)، الوارد في مرفق هذه الوثيقة.*

[يلي ذلك المرفق]

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)

الدورة الثامنة والعشرون، جنيف، من 24 إلى 26 مارس 2021

ملخص الرئيس
(أحاط الاجتماع علماً به، وهو مُستنسَخ من الوثيقة PCT/MIA/28/9)

مقدمة

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته الثامنة والعشرين افتراضيا في جنيف في الفترة من 24 إلى 26 مارس 2021.

2. وقد شاركت إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التالية عن بعد في الدورة: مكتب النمسا للبراءات، ومعهد البرازيل الوطني للملكية الصناعية، ومكتب كندا للملكية الفكرية، الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية، ومكتب براءات الاختراع المصري، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي، ومكتب فنلندا للبراءات والتسجيل، ومكتب الهند للبراءات، ومكتب الفلبين للملكية الفكرية، ومكتب سنغافورة للملكية الفكرية، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب اسرائيل للبراءات، ومكتب اليابان للبراءات، ومكتب كوريا للملكية الفكرية، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية، ومكتب السويد للبراءات والتسجيل، ومكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد أوكرانيا للملكية الفكرية، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد فيسغراد للبراءات.

3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

افتتاح الدورة

4. رحبت السيدة ليزا يورغنسون، نائبة المدير العام للويبو، بالمشاركين نيابة عن المدير العام للويبو.

انتخاب الرئيس

5. ترأست الدورة السيدة ليزا يورغنسون، نائبة المدير العام، قطاع البراءات والتكنولوجيا، الويبو.

اعتماد جدول الأعمال

6. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة PCT/MIA/28/1 Prov. 2

إحصاءات معاهدة البراءات

7. أحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدَّمه المكتبُ الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة البراءات[1].

المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة

8. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس الفريق الفرعي المعني بالجودة الوارد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ملخص الرئيس، وعلى مواصلة ولاية الفريق الفرعي، بما في ذلك عقد اجتماع فعلي للفريق الفرعي في عام 2022، على أن يتحدد شكل هذا الاجتماع في موعد لاحق.

تقارير البحث والآراء المكتوبة بنسق XML

9. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/28/5.

10. وأشار المكتب الدولي إلى أن تسع إدارات قدمت تقارير بحث وآراء مكتوبة بنسق XML، ومن المنتظر أن تشرع إدارات أخرى في ذلك في 2021. وتوفر التقارير بنسق XML ميزات شتى، يتجلى بعضها في قدرة ركن البراءات PATENTSCOPE على عرض التقارير بأي لغة من لغات النشر، لا سيما توفير الترجمات الرسمية أو الترجمة الآلية، وكذلك إتاحة روابط للوثائق المستشهد بها. وعلى نحو ما جرت مناقشته في اجتماع الفريق الفرعي المعني بالجودة، تتيح تقارير XML إمكانية إنشاء قاعدة بيانات الاستشهادات لدعم تحسين

[1] تتاح نسخة من العرض على موقع الويبو الإلكتروني عبر الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=468681.

الخدمات والتحليلات. ويتطلب الحصول على أفضل النتائج من ترتيبات دعم معيار الويبو ST.96 وتطويرها عمليا بذل المزيد من العمل على جودة بيانات XML واتساقها.

11. وأقرت الإدارات بمزايا التقارير بنسق XML، وأشار العديد منها إلى أن تحويل تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة إلى نسق XML يمثل هدفًا ذا أولوية عالية. وأعلن بعضها عزمه البدء في توفير التقارير بنسق XML في 2021، أو في غضون السنوات القليلة المقبلة. وأبلغ المكتب الأوروبي للبراءات، بوصفه من أوائل الإدارات التي أصدرت تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة بنسق XML، الاجتماع بأنه يجري النظر في إدخال المزيد من التحسينات للتحول بكفاءة إلى إصدار بيانات تقارير البحث والفحص بنسق XML في المكاتب الوطنية للدول المتعاقدة في اتفاقية البراءات الأوروبية، التي أبرم معها المكتب اتفاق عمل بشأن التعاون في البحث وتحسين أدوات الصياغة للفاحصين، وهو ما من شأنه معالجة قضايا الجودة العالقة للآراء المكتوبة التي صدرت بنسق XML.

12. وأشارت بعض الإدارات إلى حاجتها إلى دعم المكتب الدولي من أجل اعتماد نسق XML في تقارير البحث والآراء المكتوبة. كما أعربت إحدى الإدارات عن رغبتها في أن يشارك المكتب الدولي أمثلة لأفضل الممارسات بنسق XML، وأن يوفر أداة تحرير تدعم توليد البيانات بهذا النسق. وأبدت إدارة أخرى استعدادها للتعاون مع المكتب الدولي في التدريب والدعم الفني في أثناء عملها المقبل الذي ستضطلع به لإصدار التقارير بنسق XML.

13. وأيدت بعض الإدارات التحول من معيار ST.36 إلى معيار ST.96، مشيرة إلى أنها بصدد اعتماد معيار الويبو ST.96 للتقارير بنسق XML، أو أنها تدرس تطبيق هذا المعيار الجديد في تقارير البحث والآراء المكتوبة في المستقبل. وأشارت إحدى الإدارات إلى الصعوبات التي تواجهها في وضع الصيغة النهائية لمعايير وأنظمة عالية الجودة لإصدار التقارير وفقا للمعيار ST.96، وأشارت إلى أنها تعتزم استخدام المعيار ST.96 في أقرب وقت ممكن، وإلى أن يحين ذلك فإنها ستعد التقارير وفقا للمعيار ST.36 بوصفه حلا مؤقتا.

14. وأحاط الاجتماع علما بالمعلومات والتعليقات التي قدمتها الإدارات فيما يتعلق بإصدار تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة بنسق XML والتطور الذي طرأ عليها.

نسخ مصدقة من تطبيقات دولية سابقة

15. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/28/6.

16. وشرح مكتب اليابان للبراءات خلفية الموضوع، مشيرًا إلى ما سببته جائحة كوفيد-19 من صعوبات لكل من المودعين والمكاتب على حد سواء؛ لذا كان من الضروري إنشاء أنظمة فعالة تتيح لمودعي الطلبات استيفاء وثائق الأولوية في الوقت المناسب، وعلى نحو فعال حتى في أوقات الاضطراب. وقد أسهمت خدمة الويبو للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية (DAS) أيما إسهام في هذا الصدد، لكنها لم تنجح مع جميع الطلبات. لا سيما أن العديد من المكاتب التي تعمل كمكاتب إيداع للطلبات الوطنية لم تُفعل هذه الخدمة للطلبات الدولية المودعة لديها بوصفها مكاتب تسلم الطلبات. وقد دعا مكتب اليابان للبراءات المكتب الدولي لاستكشاف الخيارات الممكنة. ورأى أن الخيار الثالث الوارد في الوثيقة (استخدام النسخ الأصلية لإنشاء نسخة مصدقة يمكن تحويلها إلى طلب لاحقا من خلال خدمة النفاذ الرقمي) هو الخيار الأنسب.

17. وأعربت عدة إدارات عن مساندتها هذا الرأي، على الرغم من تشكيك بعض الإدارات في أن تعود الإجراءات المتخذة في هذا الصدد بفائدة مقابل الأموال المنفقة، لافتة النظر إلى أن نسبة طلبات معاهدة البراءات التي تطالب بالأولوية على طلب دولي سابق لا تتجاوز 1.5 في المائة تقريبا.

18. واتفقت جميع الإدارات على أن الخيار الثالث في الوثيقة هو، على ما يبدو، أكثر الخيارات صلاحية إذا ما تقرر الاضطلاع بالعمل. ومع ذلك، رأت إحدى الإدارات أنه ينبغي أيضًا النظر في الخيار الثاني، مشيرة إلى عدم تمكن جميع مكاتب تسلم الطلبات من قبول استخدام خدمة النفاذ الرقمي.

19. كما أعربت العديد من الإدارات عن قلقها من أن النسخ المقدمة بالطريقة الموصوفة قد لا تفي بمتطلبات المادة 4 دال (3) من اتفاقية باريس، كي يُعترف بها كوثائق أولوية صالحة بموجب القوانين ذات الصلة في بعض المكاتب المعينة. ومما يبعث على القلق بوجه خاص هل من الممكن أن تشكل الترتيبات المقترحة شهادة لدى مكتب تسلم الطلبات، حيث أُودع الطلب الدولي السابق، وهل النسخة الأصلية من هذا الطلب الدولي السابق هي نسخة طبق الأصل من ذلك الطلب. وفقا لبعض الخيارات، قد لا يكون الشخص الذي طلب إصدار شهادة في وضع يسمح له بالتحقق مما إذا كانت المستندات التي أُرسلت كنسخة أصلية هي في الحقيقة نسخة طبق الأصل. وفي حالة الخيار الأول، على سبيل المثال، قد يتعذر على موظف مكتب الاستلام الاطلاع على النسخة الأصلية المرسلة لمقارنتها بالصورة التي في المكتب، وبالتالي يتصرف بناء على افتراضات. وقد تنشأ أيضًا مشكلات تتعلق بحالة الأوراق المودعة في وقت لاحقٍ، مثل التصويبات والتعديلات. علاوة على أنه كانت هناك توقعات بإدراج التصديق الفردي للوثائق كجزء من النسخة المصدقة، بدلاً من الشهادة الجماعية التي تنص عليها القاعدة ضمنيا.

20. وقد وافق المكتب الدولي على أنه لابد لأي ترتيب أن يوضح أي الأوراق ذات صلة بنسخة مصدقة. كما يجب أن تؤدي أية قواعد أو إجراءات معتمدة ذات صلة إلى إنشاء الوثائق وتوزيعها على نحو يفي بصورة موثوقة بالغرض منها كوثائق أولوية. ومع ذلك، فقد اعتمد نظام معاهدة البراءات على قبول المكاتب المعينة النسخ الأصلية للطلبات الدولية بوصفها نسخا طبق الأصل من الصورة التي يحتفظ بها مكتب تسلم الطلبات. وتعادل هذه النسخ الأصلية طلبات البراءة الوطنية في جميع الدول المتعاقدة، وتعمل المكاتب المعينة عليها مباشرة. وفيما يتعلق بالإجراءات الشكلية للتصديق، أشار المكتب الدولي إلى تفاهم جمعيتا اتحاد باريس واتحاد معاهدة البراءات بشأن تقديم وثائق الأولوية بموجب اتفاقية باريس ومعاهدة البراءات المتفق عليه في 2004، والوارد في الفقرة 9 من الوثيقة A/40/6. وقد اعتُمد هذا التفاهم تعزيزا لليقين فيما يتعلق باستخدام الوسائل الإلكترونية لتقديم وثائق الأولوية وتخزينها ونشرها. وينص البند (1) من التفاهم على أن الإدارة المختصة التي تُقدِّم وثيقة الأولوية لها أن تُحدِّد ما يُشكل تصديقا على وثيقة الأولوية، وأن تُحدِّد الطريقة التي تعتزم اتباعها في التصديق على هذه الوثيقة. ويتضمن البند "3" من التفاهم قائمة غير شاملة بأمثلة لأشكال التصديق على وثائق الأولوية المتفق على قبولها "التصديق الجماعي على وثائق الأولوية المتعددة التي يحيلها مكتب إلى مكتب آخر أو إلى المكتب الدولي". وعلى الرغم من الحاجة إلى التدقيق بعناية في التفاصيل، وهو ما قد يستدعي نظر كل من جمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد معاهدة البراءات فيها، فإن هذا يتيح على ما يبدو للجمعية الأخيرة إمكانية اعتماد قاعدة معاهدة البراءات، التي ستصبح، في حال إنفاذها، اتفاقًا عاما بين مكاتب تسلم الطلبات على أن إرسال نسخة أصلية يَعد تصديقا على استخدام هذه النسخة كوثيقة أولوية.

21. وقد أشار مكتب اليابان للبراءات إلى أنه سينظر في النقاط التي طرحتها الإدارات الأخرى، وكيفية معالجتها في اقتراح محتمل يُقدم إلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات.

22. وأحاط الاجتماع علما بالخيارات الواردة في الوثيقة PCT/MIA/28/6 والتعليقات التي قدمتها الإدارات الدولية.

تعزيز ضمانات معاهدة البراءات في حالات الاضطراب العام

23. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/28/8.

24. قدم المكتب الأوروبي للبراءات الوثيقة وأوضح التنقيحات التي أجريت على الاقتراح في ضوء التعليقات المقدمة في الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات في أكتوبر 2020.

25. وقد أقرت الإدارات الدولية بالمبدأ الذي يقضي بضرورة أن يوفر الإطار القانوني لمعاهدة البراءات آليات مناسبة للحماية من فقدان حقوق طلب ما جرّاء عدم التزام المودع بالمهلة الزمنية المحددة في اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات بسبب جائحة كوفيد- 19 أو أوضاع مماثلة؛ مثل تلك الواردة في (القاعدة 82(رابعا)1). كما أحاطت الإدارات الدولية علما بالموافقة مؤخرًا على تقديم أحكام مماثلة للقاعدة 82(رابعا)1 إلى جمعية لاهاي لاعتمادها من أجل النص على أعذار للتأخير في الالتزام بالمهل الزمنية المحددة في نظام لاهاي (انظر الوثيقتين H/LD/WG/9/3 Rev. وH/LD/WG/9/6 والفقرتين 14 و15 من الوثيقة H/LD/WG/9/7).

26. وأعربت عدة إدارات عن دعمها للاقتراح من حيث المبدأ، على الرغم من أن بعضها أثار نقاطا تتعلق بالصياغة للنظر فيها عند إعداد الاقتراح لتقديمه إلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات في يونيو 2021. ومن هذه النقاط هل هناك حاجة إلى تقديم بيان عند التنازل عن شرط تقديم الأدلة بموجب القاعدة المقترحة 82 (رابعًا) 1(د)، وكيف تطبق عبارة "عندما تتعرض الدولة التي يقع فيها هذا المكتب لاضطراب عام" الواردة في القاعدة المقترحة 82(رابعا)3(أ) على الاضطرابات التي تقع في جزء فحسب من الدولة وقد لا تؤثر على المكتب، وكيف تطبق التمديدات الإضافية الواردة في القاعدة المقترحة 82 رابعًا 3 (ب). وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، طلبت إحدى الإدارات توضيحًا في التعليمات الإدارية على سبيل المثال للكيفية التي ينبغي أن تتصرف بها المكاتب، وكيفية رصد الإجراءات المتعلقة بتمديد المهلة مرات متعددة في المرحلة الدولية، مشيرة إلى أن هذه التمديدات يمكن أن تؤثر على النشر الدولي، وتطيل المهلة الزمنية إلى ما بعد الوقت المتوقع للدخول في المرحلة الوطنية.

27. وسلطت إحدى الإدارات الضوء على عدة شواغل من حيث المبدأ تتعلق بالاقتراح الوارد في الوثيقة، منها الكيفية التي ينبغي أن تعمل بها القاعدة المقترحة 82 *(رابعًا)* 3. وأكدت هذه الإدارة أنه من أجل الحصول على إعفاء من استيفاء أحد المتطلبات، يجب أن يكون مقدم الطلب قد تأثر بالحدث الذي لأجله مُنح الإعفاء، أما إذا لم يتأثر مقدم الطلب بهذا الحدث، فمن المتوقع أن يستمر في الوفاء بأية التزامات، مشددة على أن هذه المسألة تمثل خطا أحمرا لها. وتقضي الأحكام 25 المتعلقة بأعذار التأخير، المشار إليها في الفقرة أعلاه، والمزمع تقديمها إلى جمعية لاهاي بأن يقدم مودع الطلب دليلا على أن عدم التزامه بالمهلة الزمنية يُعزى إلى ظروف قاهرة، أو في حال التنازل عن شرط تقديم الأدلة، يجب على مودع الطلب تقديم بيان يفيد بأن عدم التزامه بالمهلة الزمنية يعزى إلى السبب الذي لأجله تم التنازل عن شرط تقديم الأدلة. وحفاظا على الاتساق بين مختلف أنظمة الويبو للتسجيل العالمي، كان من الأهمية بمكان أن يُطبق المبدأ نفسه في نظام معاهدة البراءات. وعلاوة على ذلك، تبين أن الإدارة لا تتحمل أي عبء إداري يُذكر جرّاء مطالبة مقدم الطلب بتأكيد أن التأخير قد نجم عن السبب الذي لأجله سعى للحصول على إعفاء، بل ويُعتقد أن هذا العبء يكاد يكون منعدما لمقدم الطلب. علاوة على ذلك، رأت الإدارة أن الأحكام التي تُقصر تطبيق القاعدة المقترحة على حالة حدوث اضطرابات في الدولة التي يقع فيها المكتب غير ضرورية وغير عادلة لمقدمي الطلبات من دول أخرى، التي قد تحدث فيها اضطرابات ولا تُسفر عن

مثل هذا الإعفاء، ذلك أن الاضطراب لم يمتد إلى حيث يقع المكتب. وأشارت إلى أن هذه الأحكام تطرح على ما يبدو إشكالية خاصة للمكاتب الإقليمية والمكتب الدولي. ولاحظت أيضا أن الاضطرابات يمكن أن تؤدي إلى الإعفاء إذا حدثت في البلد الذي يقع فيه المكتب، وإن لم تؤثر على منطقة المكتب نفسها، فضلا عن حقيقة أن أي تمديد سيكون عاما، أي أنه ينطبق على جميع المودعين بغض النظر عن مكان إقامتهم. وأضافت أن لديها مخاوف أخرى بشأن نقاط تفصيلية، وأنها ستحيلها إلى المكتب الأوروبي للبراءات.

28. كما أبدت إدارة أخرى قلقها إزاء القاعدة المقترحة *82 (رابعاً) 3*. وقد طبقت هذه الإدارة *البيان التفسيري، والتغييرات الموصى بها في تطبيق معاهدة البراءات في ظل جائحة كوفيد-19، ("البيان التفسيري")، الذي أصدره المكتب الدولي في 9 أبريل 2020*، وأشارت إلى أنه لا يكاد يكون هناك عبء يذكر يتحمله المودعون في طلب عذر التأخير، أو تتحمله المكاتب في إدارة الطلبات عند التنازل عن شرط تقديم الأدلة بموجب القاعدة 82 *(رابعا)*1. لذلك فإنها تؤيد التعديلات المقترحة على القاعدة 82 (*رابعا*)1 إعمالا للبيان التفسيري في اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، مشيرة إلى أنه يمكن أيضًا النظر في نتائج تقييم تطبيق البيان التفسيري للوقوف على التعديلات التي يتعين إدخالها على اللائحة. وإذ تلاحظ الإدارة أن القواعد الحالية كافية لتوفير سبل انتصاف للأطراف المتضررة، لا تجد حاجة إلى اقتراح قاعدة جديدة 82 (*رابعا*) 3 للغرض نفسه. ومضت قائلة إن القواعد القائمة تشجع جميع الأطراف على الالتزام بالجداول الزمنية إلى أقصى حد ممكن، وأن تقليص عدد الأحداث التي تتجاوز الجداول الزمنية يساعد نظام المعاهدة على العمل على نحو يمكن التنبؤ به. وأيدت الرأي القائل بأن القاعدة الجديدة المقترحة قد تشجع أيضًا الأطراف التي لم تتأثر بالاضطرابات على الاستفادة من المهل الزمنية الممتدة. كما أعربت أيضًا بعض المخاوف بشأن تطبيق القاعدة المقترحة 82 (رابعا) 3، إذ تُمنح المهلة الزمنية نفسها لمختلف الإجراءات، على الرغم من حدوثها في مكاتب مختلفة (مكتب تسلم الطلبات أو المكتب الدولي أو إدارة البحث الدولي) حيث قد تمتد المهل الزمنية أو لا تمتد. وقد لوحظ أنه في حالة حدوث اضطراب في مختلف أنحاء العالم، فإن ذلك يسفر على الأرجح عن زيادة كبيرة في عدد الإخطارات وتمديدات الإخطارات من مكاتب مختلفة، تغطي آجال مختلفة، مما قد يسفر عن مهل زمنية مختلفة عديدة شديدة التضارب يتعين على مودع الطلب معرفتها واستيعابها. علاوة على أن الفترة التي يخطر بها المكتب، بموجب القاعدة الجديدة المقترحة، قد تضر بمودع يسعى لتبرير التأخير بموجب القاعدة 82(رابعا)1 للسبب نفسه، لكنه يقع خارج نطاق الفترة المُبلغ عنها. وقد تنشأ أيضًا صعوبات تتعلق بالمهل الزمنية الإجمالية بموجب معاهدة البراءات، حيث تسمح القاعدة المقترحة بإخطارات متعددة. فضلاً عن الصعوبات التي يواجهها المودعون في الالتزام بالعديد من المهل الزمنية التي تنقضي في اليوم التالي لنهاية فترة التمديد وفقًا للقاعدة المقترحة 82 (رابعا) 3(أ).

29. وأبدى المكتب الأوروبي للبراءات استعداده للنظر في أية اقتراحات صياغية يتسلمها من الإدارات عند استعراض الاقتراح، المقرر تقديمه إلى الفريق العامل لمعاهدة البراءات. وفيما يتعلق بتقديم دليل على تأثر المودع بحدث ما، اقترح المكتب الأوروبي إدراج حكم في القاعدة 82 (رابعا)3 يوفر للمكتب خيار طلب بيان يفيد تأثر المودع بالحدث مما حدا بالمكتب إلى تمديد المهلة الزمنية له، إن كان ذلك يمكن أن يساعد في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراح.

30. وأحاط الاجتماع علما باستمرار المناقشات بشأن الاقتراح في الدورة الرابعة عشرة للفريق العامل لمعاهدة البراءات المقرر عقدها في يونيو 2021، وفيها سيقدم المكتب الدولي تقريرا عن تجارب مكاتب الملكية الفكرية في تطبيق "البيان التفسيري والتعديلات الموصى بها في تطبيق معاهدة البراءات في ظل جائحة كوفيد-19"، أصدره في 9 أبريل 2020.

استقصاء بشأن البحث الدولي والآراء المكتوبة

31. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/28/7.

32. أبلغت الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية (CNIPA)الاجتماع، عند تقديمها الوثيقة، أن المكتب الدولي أصدر تعميمين مع استقصاءات في أكتوبر 2020. أُرسل أحد التعميمين إلى الإدارات، والآخر إلى المكاتب المعينة ومستخدمي معاهدة البراءات، من أجل جمع الاقتراحات المتعلقة بالتحسينات التي يمكن إدخالها على تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة. وبحلول نهاية يناير2021، كان قد وردت ردود 20 إدارة على الاستقصاء، و33 إجابة من مستخدمي معاهدة البراءات. وأبلغت الإدارة أن الفقرة 5 من الوثيقة تتضمن ملخص الإحصاءات الأولية لنتائج الاستقصاء.

33. وفيما يتعلق بالجدول الزمني المبين في الفقرة 7 من الوثيقة، اقترحت إحدى الإدارات تمديد فترة السماح لإدارات البحث الدولي بتقديم تعقيبات على مسودة التقرير حتى 31 أكتوبر 2021، وتأجيل الموعد النهائي لتقديم التعقيبات والاقتراحات بشأن التقرير المنقح إلى منتصف يناير 2022. وأشارت إدارة أخرى إلى أنها ردت على الاستقصاء، وقدمت اقتراحات لتحسين كل من شكل تقارير البحث الدولي والآراء المكتوبة ومحتواها، وقامت بنشرها على صفحة ويكي للفريق الفرعي المعني بالجودة.

34. وأقر المكتب الدولي بضرورة أن يسمح الجدول الزمني بالانتهاء من تقديم الاقتراحات في وقت مناسب للدورة التالية للاجتماع في أوائل 2022. ومع ذلك، ينبغي عند تحديد المواعيد النهائية لتقديم إدارات البحث الدولي التعليقات على مسودة التقرير مراعاة الوقت الذي أتاحت فيه الإدارة الوطنية الصينية هذا التقرير، ومراعاة الشيء نفسه عند تحديد موعد تقديم التعليقات على التقرير المنقح. لذلك رأى أنه ينبغي تحديد هذه المواعيد عندما تتاح هذه التقارير؛ لمنح الإدارات الوقت الكافي للتعليق خلال الإطار الزمني العام لعقد الدورة المقبلة للاجتماع.

35. وأحاط الاجتماع علما بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/28/7 والعمل المقبل حتى الدورة المقبلة لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات.

المشروع التجريبي بشأن البحث والفحص التعاونيين للطلبات بناء على معاهدة البراءات: تقرير مرحلي

36. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/28/3.

37. وقدم المكتب الأوروبي للبراءات (EPO) الوثيقة، وأبلغ الاجتماع بأن المشروع التجريبي قد دخل مرحلة التقييم في عام 2020، حيث تقوم مكاتب الملكية الفكرية الخمسة بتقييم دخول الطلبات الدولية، التي جرى معالجتها في المرحلة التنفيذية من المشروع، في المراحل الوطنية أو الإقليمية الخاصة بكل منها. ومن المزمع الانتهاء من مرحلة التقييم، التي قام فيها المكتب الدولي بإجراء استقصاء للمشاركين التجريبيين، في يونيو 2022.

38. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/28/3.

فرقة العمل المعنية بالحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير مرحلي

39. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/28/4.

40. وبيَّنَ المكتب الأوروبي للبراءات بصفته المشرف على فرقة العمل، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، بصفته المشرف على الهدف دال لفرقة العمل، التقدم الكبير الذي تحقق في استعراض أجزاء الوثائق المتعلقة بالبراءات ثم الوثائق غير المتعلقة بالبراءات في الحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات. ومن المقرر أن تعقد فرقة العمل اجتماعا في الفترة من 17 إلى 21 مايو 2021، وذلك في إطار سعيها إلى إحراز المزيد من التقدم نحو وضع توصيات لتعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، والاتفاقات بشأن الوثائق غير المتعلقة بالبراءات في الإدارات ذات الصلة خلال عام 2022. ومن المزمع أن تدخل التغييرات ذات الصلة حيز النفاذ قبل بدء الجولة التالية لإعادة تعيين الإدارات الدولية في عام 2026.

41. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/28/4.

فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل: تقرير مرحلي

42. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/28/2.

43. وعرض المكتب الأوروبي للبراءات، بصفته مشرفا على فرقة العمل المعنية بإدراج القوائم المتسلسلة، التي أنشأتها اللجنة المعنية بمعايير الويبو، التقدم المحرز في تطوير أدوات برمجية تدعم استخدام كل من المودعين والمكاتب معيار الويبو ST.26، كما تدعم تنقيحات الإطار القانوني لمعاهدة البراءات. وقد وافق الفريق العامل لمعاهدة البراءات على مشروع التعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، الذي يلزم أن تعتمده جمعية معاهدة البراءات في وقت مناسب ليدخل حيز النفاذ بدءا من 1 يناير 2022. ونوه إلى أنه على الرغم من إحراز تقدم كبير في مشروع التعديلات على التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات فإنه يتعين استكمال هذا العمل، كما يتعين إجراء مشاورات رسمية بشأن معاهدة البراءات.

44. وأعربت الإدارات الدولية عن دعمها المستمر لتنفيذ معيار الويبو ST.26. وأشار العديد من منها إلى إسهامه في وضع مواصفات برمجية *WIPO Sequence* واختبارها، وأيضا إلى ما أحرزته من تقدم في تطبيق المعيار ST.26 في أنظمتها للتكنولوجيا والمعلومات، وفي قوانينها الوطنية في الوقت المناسب توطئة لتنفيذه "دفعة واحدة" في 1 يناير 2022.

45. ورأت إحدى الإدارات أنه يتعين على الدول الأعضاء النظر في نظام إيداع القوائم المتسلسلة، والذي يمكن أن يعمل على نحو مماثل لخدمة الويبو للنفاذ الرقمي لوثائق الأولوية.

46. وأحاط المكتب الدولي علما بشواغل عدد من الإدارات بشأن ضرورة اعتماد التعديلات على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات في دورة استثنائية لجمعية معاهدة البراءات، التي طالبت جمعيات الويبو المدير العام بعقدها خلال النصف الأول من 2021، وعدم انتظار الدورة العادية المقرر عقدها في أكتوبر 2021. وما تزال هذه المسألة محل نقاش بين المنسقين الإقليميين ورئيس الجمعية العامة للويبو.

47. وفيما يتعلق بتطوير التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات، أشار المكتب الدولي إلى أن فرقة العمل المعنية بإدراج القوائم المتسلسلة قد توصلت على ما يبدو إلى توافق في الآراء بشأن مشروع يشمل الجزء الرئيسي من التعليمات الإدارية. وكان من المأمول تقديم مشروع للنماذج التي تطلبت إجراء تعديلات إلى فرقة العمل للنظر فيه في أبريل، بهدف التمكن من إرسال تعميم تشاوري بشأن معاهدة البراءات في مايو.

48. وفيما يتعلق بتطوير البرمجيات، أشار المكتب الدولي إلى إطلاق الإصدار 1.0 من أداتي WIPO Sequence و *WIPO Sequence Validator* في نوفمبر 2020. ويجري تطوير واختبار نسخ محدثة تعكس التعديلات التي أُدخلت على معيار الويبو ST.26، التي اعتمدت في ديسمبر 2020، إضافة إلى إصلاح الأخطاء والشروط الإضافية المتفق عليها. ومن المتوقع إطلاق الإصدار الرسمي التالي للأدوات في أغسطس 2021. ورداً على الشواغل التي أعربت عنها إحدى الإدارات، أكد المكتب الدولي أن الدعم لن يتوقف في نهاية "فترة ضمان" تطوير البرمجيات، المخطط لها بحلول نهاية يوليو 2021. وقد تم بالفعل تحديد المزيد من جوانب التحسين، وسيستمر التطوير حتى عام 2022 لمعالجة الأخطاء الأخرى التي تظهر، وتلبية المتطلبات الأساسية للتطبيق "دفعة واحدة" وتنفيذ التحسينات الأخرى المتفق عليها، مشيرا إلى أنه سيقدم الدعم لكل من المكاتب والمستخدمين.

49. وفيما يتعلق بالتدريب، اقترح المكتب الدولي جدولاً مؤقتًا يتضمن حلقات دراسية عبر الإنترنت وحلقات عمل على المستويين الوطني والإقليمي لمختلف الأطراف المهتمة بدءًا من أبريل 2021. وسيجري، بالقدر المستطاع عمليا، توفير المواد الداعمة لهذه العروض التوضيحية بجميع لغات النشر العشر لمعاهدة البراءات.

50. كما ذكّر المكتب الدولي الإدارات الدولية بأنه يرحب بتلقي خطط تنفيذ المعيار ST.26 من أي مكتب لم يقدمها بعد، أو يرغب في الإخطار عن تحديثات.

51. وأحاط الاجتماع علماً بمحتويات الوثيقة PCT/MIA/28/2.

العمل المستقبلي

52. أحاط الاجتماع علما بالعروض المقدمة من إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية (CNIPA)، والدائرة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية (Rospatent) لاستضافة الدورة المقبلة للاجتماع في دورتها السابعة والعشرين في فبراير 2020. واتفق الاجتماع على أنه ينبغي للمكتب الدولي أن يناقش الخيارات الممكنة لاستضافة هذه المكاتب الدورة المقبلة، مع مراعاة ترتيب تلقي هذين العرضين. ومن المتوقع عقد الدورة القادمة للاجتماع في الربع الأول من عام 2022. ويجب عند تحديد مكان وسبل مشاركة الإدارات الدولية مراعاة تطور جائحة كوفيد- 19، وظروف السفر التي قد تنطبق عندما يحين وقت الاجتماع.

اختتام الدورة

53. اختتم الرئيس الدورة في 26 مارس 2021.

[لم يُدرج في هذه الوثيقة المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/28/9 الذي يحتوي على قائمة بالمشاركين]

[يلي ذلك المرفق الثاني للوثيقة[(PCT/MIA/28/9)]

المرفق الثاني (للوثيقة PCT/MIA/28/9)

الاجتماع الحادي العاشر غير الرسمي للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات
جنيف، من 22 إلى 23 يونيو 2021

ملخص الرئيس

1. رحب السيد مايكل ريتشاردسون، مدير شعبة تطوير الأعمال في معاهدة التعاون بشأن البراءات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بالمشاركين في الدورة نيابة عن المدير العام للويبو، السيد دارين تانغ.

1. أنظمة إدارة الجودة

(ألف) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة بموجب الفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات.

2. اتفقت الإدارات على أن نظام الإبلاغ عن أنظمة إدارة الجودة مفيدٌ، وأعربت عن تقديرها للملخص الذي قدمه المكتب الدولي.

3. وصرح مكتب البراءات الإسرائيلي أنه في إطار تدابير الاستجابة لوباء كوفيد-19، أعطى الأولوية لفحص طلبات البراءة المتعلقة بتشخيص فيروس كورونا أو علاجه أو الوقاية منه أو القضاء عليه دون رسوم إضافية، كما تعامل على نحو مماثل مع طلبات الحصول على البراءات "الخضراء".

4. وقدمت إحدى الإدارات معلومات عن أداة بحث صممتها استنادا إلى الذكاء الاصطناعي لاستكمال البحث الذي يجريه فاحصو البراءات. تقوم الأداة بالبحث في نص التطبيق بالكامل لتحديده للفاحص، واسترجاع أمثلة عن حالة التقنية الصناعية السابقة التي قد تكتسي أهمية لكي يأخذها الفاحص في الحسبان عند البحث. كما أعدت الإدارة بنودا موحدة لفحص الإجراءات الشكلية في المرحلتين الدولية والوطنية.

5. وأطلعت إحدى الإدارات الفريق الفرعي على أحدث المستجدات فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات مع الإشارة إلى ثلاثة مشاريع مختلفة. ومن المزمع أن توفر هذه الإدارة قريبًا للعملاء خدمة استرجاع الوثائق المتعلقة بأي طلب دولي والاستشهادات إلكترونياً من خلال منصة توصيل رقمية تسهل إرسال الرسائل والوثائق السرية واستقبالها من مستلم واحد أو من عدة مستلمين. كما ستطلق الإدارة إصدارًا إلكترونيًا (e-issuance) يساعد في استرجاع البراءات الصادرة والوثائق المرتبطة بها بنسق pdf من أي مستودع. وعوضا عن استلام وثائق البراءات الورقية عن طريق البريد، سيتلقى العملاء تعليمات حول كيفية تنزيل وثائقهم الكترونيا. وأخيرًا، ستطلق هذه الإدارة خدمة إلكترونية جديدة تتيح لمودعي الطلبات طلب إدخال طلباتهم المرحلة الوطنية بموجب نظام معاهدة البراءات عبر الإنترنت. وقد شارك العملاء في تصميم الخدمة الإلكترونية الجديدة، التي تستخدم واجهات برمجة التطبيقات (APIs). كما شارك العملاء في اختبار قابلية الاستخدام، وسوف يشاركون في اختبار قبول المستخدم قبل بدء التطبيق.

6. وأوضح المكتب الأوروبي للبراءات أنه يوسع نطاق استخدام شهادة ISO 9001 لتشمل المزيد من الإجراءات، كما أنشأ إدارة رئيسية جديدة لإدارة الترتيبات. واعتمد أيضا نهجا موحدا لإدارة المخاطر، ويعكف حاليا على إعداد تقرير الجودة السنوي الذي سينشره على موقع المكتب. وفيما يتعلق باستمرارية تصريف الأعمال، أفاد المكتب بأن خيار التداول بالفيديو لإتمام الإجراءات الشفوية بشأن القضايا كان متاحًا منذ عام 1998، ولكنه لم يُستخدم إلا نادرًا حتى العام الماضي. وأصبح الآن التداول بالفيديو متاحا في جميع الإجراءات الشفوية المتعلقة بالطلبات. كما يقوم المكتب باختبار التداول بالفيديو لإجراءات الاعتراض، حيث أمكن الحصول على ترجمة فورية من خلال برنامج زوم.

7. ووافقت إحدى الإدارات على مشاركة خطة لتحسين معاهدة البراءات أشير إليها في تقريرها المنشور على صفحة ويكي الفريق الفرعي المعني بالجودة.

8. ورداً على سؤال من إحدى الإدارات حول أجزاء تقرير البحث الدولي والآراء المكتوبة التي يجري تحليلها في إطار مشروع مواءمة الملفات مع المكتب الأوروبي للبراءات وبعض الإدارات الدولية الأخرى في أوروبا، أوضح المكتب أن المشروع نُفذ في إطار الأنشطة التي يضطلع بها بموجب بروتوكول الاتفاقية الأوروبية للبراءات بشأن المركزية. وتهدف الممارسة إلى مواءمة نهج البحث في جميع أنحاء أوروبا من خلال نشاطين. أولهما ممارسة عامة، حيث قارنت ثلاثة مكاتب ملكية فكرية أخرى في أوروبا البحث الذي أجرته بشأن ما يصل إلى 50 حالة في السنة مع فاحص مناظر في المكتب الأوروبي. وركز هذا النشاط على مقارنة الممارسات لا على تحديد معيار للجودة على هذا النحو. ثانيا: درست مكاتب الملكية الفكرية حالات معينة تتسم بالاختلاف في تحديد مسائل، مثل وحدة الاختراع. وأوضح معهد الشمال الأوروبي للبراءات (NPI) أن عملية التقييم المقارن جرت بصورة "معماة" دون معرفة أي الفاحصين أكمل

البحث. وشملت مقارنة الملفات التي نتجت عن اللجنة الدائمة لتنسيق أنشطة البحث (PCHSA) مقاييس التصنيف والبحث، وناقشت اللجنة تفسير المطالبات واستشهادات محددة، مشيرة إلى الصعوبات المختلفة في تفسير النتائج، مثل توصل اثنين من الفاحصين إلى النتيجة نفسها باستشهادات مختلفة.

9. وأوصى الفريق الفرعي بأن:

"1" يستمر استخدام آلية الإبلاغ الحالية للإبلاغ عن نظام إدارة الجودة القائم، مع الإشارة في مقدمة التقرير إلى أوجه الاختلاف عن التقرير السابق، وإدراج هذه الاختلافات في ملخص، إلى جانب أية مسائل أخرى قد تكون محل اهتمام.

"2" ينبغي للإدارات المهتمة أن تقدم لمحات عامة أو جوانب محددة لنظم إدارة الجودة بها إلى الاجتماعات المستقبلية للفريق الفرعي.

(باء) تعقيبات من الاستعراض المزدوج لأنظمة إدارة الجودة بالإدارات الدولية.

10. ذكّر المكتب الدولي بأنه جرى في هذا العام إجراء استعراضات مزدوجة للمرة الخامسة، مشيرا إلى ارتفاع عدد الإدارات المشاركة في دورات الاستعراض المزدوجة من أربع إدارات في 2017 إلى تسع إدارات في 2021 بسبب عقد الاجتماع في شكل افتراضي. هذا العام أجريت الاستعراضات المزدوجة وفقًا للمناطق الزمنية في مجموعتين رئيسيتين؛ المجموعة الغربية والمجموعة الشرقية، وذلك مراعاة للفروق الزمنية. وقد أتاح ذلك الفرصة لانضمام المزيد من الخبراء إلى المناقشات.

11. واتفقت جميع الإدارات التسع المشاركة على أن التجربة كانت إيجابية؛ إذ أتاحت لها فرصة الحصول على رؤية أعمق لتفاصيل أنظمة إدارة الجودة في الإدارات الأخرى، مما قد يوفر إمكانيات مفيدة لأنظمتها الخاصة. ورأت المكاتب قيد الاستعراض أن الأسئلة المتعلقة بتقاريرها مفيدة سواء من حيث الوضوح أم من حيث استعراض أسباب الترتيبات الخاصة. وشجعت الإدارات المشاركة الإدارات الأخرى على المشاركة في الدورات المقبلة.

12. وباستثناء مشكلة بسيطة واحدة تتعلق بجودة الصوت، كانت الترتيبات التقنية تعمل بصورة جيدة. كما كانت ترتيب الجلسات مناسبا، إذ استغرقت الجلسة ساعة واحدة تخللتها استراحة لمدة 15 دقيقة، ثم استراحة أطول بين الاستعراضات المزدوجة والجلسة الرئيسية. وعلى الرغم من طلب إدارتين مدة أطول قليلاً، فإن الشكل الذي عُقد به الاجتماع أتاح قدرا ضئيلا من المرونة، وظل من الممكن متابعة المشكلات لاحقًا عن طريق البريد الإلكتروني.

13. وأقرت الإدارات بمزايا عقد الاجتماع عن بعد من حيث انخفاض التكاليف والسماح بمشاركة أوسع من الخبراء، لكنها سلطت الضوء أيضًا على قيمة-الاجتماعات-المباشرة. ولاحظ المكتب الدولي أن عقد الاجتماعات بشكل مختلط (مباشرة وعبر الإنترنت) يحظى على ما يبدو بالاستحسان من حيث المبدأ، غير أن جدوى هذا الترتيب ستتوقف على التسهيلات المتاحة في مقر المضيف.

14. وأحاط الفريق الفرعي علما بالتعقيبات الواردة من دورات الاستعراض المزدوجة، وأوصى بضرورة أن تعيد الإدارات الدولية المهتمة إجراء الاستعراضات المزدوجة لتقارير أنظمة إدارة الجودة في الاجتماع المقبل. ويعتزم المكتب الدولي دعوة الإدارات للمشاركة من خلال تعميم يطلب فيه تقارير ا عن أنظمة إدارة الجودة.

2. فهم أفضل لعمل المكاتب الأخرى

(ألف) استقصاء بشأن استراتيجيات البحث

15. وقدم مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية نسخة منقحة من الاستقصاء المقترح، آخذا في الحسبان التعليقات المقدمة في الدورة السابقة وعلى صفحة الويكي. وقُسمت التعليقات إلى جزأين منفصلين: جزء للمكاتب لمواصلة تطويرها مع المكتب الدولي، والآخر استقصاء في شكل قالب يمكن للمكاتب المهتمة أن استخدامه كأساس لإعداد استقصاء لمستخدميها. وقد روعي تبسيط الأسئلة وإعادة صياغتها لتكون أكثر تركيزًا وبلغة محايدة. ويمكن للمكاتب استخدامه كقالب، وإضافة المزيد من الأسئلة التي قد تكون ذات صلة إليه.

16. واتفقت الإدارات على أنه تمت معالجة أهم الشواغل التي سبق وأعربت عنها، وشكرت مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية على جهوده. ومع ذلك، طالبت العديد من الإدارات بالمزيد من الوقت لاستعراض الاقتراحات بالتفصيل. كما اقترحت إحدى الإدارات إدخال عدد من التعديلات المحددة على نص كلا الاستقصاءين.

17. وأوصى الفريق الفرعي بأن يقوم مكتب الولايات المتحدة باستعراض اقتراحات الصياغة المحددة الواردة، ونشر أي مشاريع نصوص منقحة على صفحة الويكي لمواصلة الاستعراض في غضون أسبوعين؛ بهدف استكمال نصي الاستقصاءين

بحلول منتصف مايو، والبدء في الاستقصاء بحلول يوليو، ثم تلقي الردود في الوقت المناسب لإجراء تحليل مفصل بحلول نهاية العام.

(باء) البنود الموحدة

18. وعرض المكتب الدولي بإيجاز نطاق البنود المتاحة، مُذكرا بأنها صدرت رسميًا باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، كما تتاح نسخ منها باللغتين الصينية والعربية (تستند هذه الأخيرة إلى النسخة السابقة من البنود). كما أُعدت نسخة منها باللغة الروسية، قامت الدائرة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية Rospatent بتحديثها. وجدد المكتب الدولي عرضه إصدار البنود بلغات نشر أخرى لمعاهدة البراءات إذا كانت الإدارات المعنية على استعداد لاستخدامها. وأضاف أن التحسينات استهدفت الواجهة تحقيقا لمصلحة الفاحصين الذين يستخدمون البنود بوصفها جزءا من الآراء المكتوبة التي أنتجتها البوابة الإلكترونية لمعاهدة البراءات ePCT.

19. وأعربت الإدارات عن شكرها لمكتب كندا للملكية الفكرية على ما بذله من جهد في الإشراف على تطوير البنود الموحدة. وأعربت عن اهتمامها بمشاركة البنود القائمة أو المصاغة حديثًا المتعلقة بما يلي:

(أ) وحدة الاختراع، استنادًا إلى "الحد الأدنى للمنطق" الوارد في الفصل 10 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة البراءات،

(ب) فحص الإجراءات الشكلية،

(ج) شرح المفاهيم المتعلقة بالبراءات لمقدمي الطلبات عديمي الخبرة.

20. وأوصى الفريق الفرعي بأن تنشر الإدارات على صفحة الويكي اقتراحات، أو أية مواد أخرى ذات صلة بتطوير البنود المتعلقة بالموضوعات آنفة الذكر في أقرب وقت ممكن.

3. خصائص تقارير البحث الدولية

21. وأشار المكتب الدولي إلى أنه أحاط علما بطائفة متنوعة من الاقتراحات خلال السنوات الماضية بشأن الخصائص الجديدة أو المحسنة التي يُفضل قياسها إذا ما توفرت المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق. ويتولى المكتب الدولي تقييم شروط استخراج البيانات من تقارير البحث بصيغة XML بغية توفير إمكانية الحصول على تعقيبات على الفور تقريبًا بشأن بعض الخصائص المهمة في المرحلة الدولية في غضون السنوات القليلة القادمة. أما المسائل المتعلقة بخصائص المرحلة الوطنية فقد تستغرق معالجتها وقتًا أطول.

22. وقدم مكتب كندا للملكية الفكرية جدول بيانات يعرض على نحو مخصص الخصائص من البيانات المقدمة في شكل ملفات CSV.. وفي الوقت الذي لا يزال فيه هذا العمل قيد التنفيذ، رُؤي أنه من المفيد إجراء مقارنة بين المكاتب المختارة ذات الأهمية لأي غرض محدد قيد الاستعراض. وعرض المكتب تقديم المزيد من المعلومات إلى الإدارات المهتمة من خلال صفحة الويكي، مشيرًا إلى أن الإعدادات الأولية لجدول البيانات تطلبت قدرًا كبيرًا من الجهد، لا سيما فيما يتعلق بالتحقق من صحة البيانات، غير أن هذا العمل الإضافي سيصبح أكثر سهولة مع التجربة والنموذج المصدق عليه.

23. وأشارت الإدارات إلى أنها ما تزال تجد تقارير الخصائص مفيدة، رهنا بالمساعي الحثيثة الرامية إلى تعديل المقاييس المتعلقة بلغة استشهادات البراءة (من المحتمل أن تتغير إلى "استشهادات براءة بلغة غير لغة نشر الطلب الدولي") أما التقرير بشأن التطبيقات ذات الاستشهادات من الفئات O أو T أو L فكان عديم النفع. وبصفة عامة، أعطت التقارير الحالية صورة عامة واضحة عن الخصائص، وقدمت مجموعة بيانات مشتركة لتحليل الاتجاهات والاختلافات. ومع ذلك، فإن وجود أداة تفاعلية من شأنه أن ييسر الوصول إلى المعلومات واستخدامها.

24. وقد أشارت إحدى الإدارات إلى توقف قاعدة بيانات إحصاءات الملكية الفكرية في الويبو عن عرض تصنيف ربع سنوي للبيانات، وتساءلت عما إذا كان من الممكن إعادة تفعيل هذه الخاصية.

25. وأعربت عدة إدارات عن اهتمامها بالإمكانيات التي يمكن أن توفرها قاعدة بيانات استشهادات معاهدة البراءات، سواء فيما يتعلق بوفير تقارير للخصائص أكثر تفصيلاً وفي الوقت المناسب، أم بتفعيل الوظائف الأخرى المرتبطة بمعالجة الطلبات الدولية الفردية. وطلبت الإدارات من المكتب الدولي موافاتها بالتطورات في هذا الصدد والتشاور معها. ولاحظ المكتب الدولي أن هذا قد يحدث في الفريق العامل لمعاهدة البراءات، من خلال تعميمات المعاهدة، أو من خلال صفحة ويكي للفريق الفرعي، أو في دورات مقبلة للفريق الفرعي، رهنا بالتقدم المحرز والقضايا المعنية.

26. وفيما يتعلق بالمناقشات المستقبلية حول هذا الموضوع، اعتُرف بقلة التقدم المحرز في تطوير المقاييس. ومع ذلك، أبدت بعض الإدارات رغبتها في الإبقاء على هذا البند في جدول الأعمال. وأشار المكتب الدولي إلى أنه على الرغم من أنه من عدم المرجح تطوير أنظمة جديدة لتسليم تقارير الخصائص في الاثني عشر شهرا القادمة فإنه من المتوقع إحراز تقدم في الأنظمة ذات الصلة، مثل قاعدة بيانات الاستشهادات. ورأى أنه قد يكون من المستحسن إدراج بند في جدول الأعمال يتعلق بهذا الموضوع في الدورة المقبلة، وإن كان نطاقه سيعتمد على التطورات في الوقت الراهن.

27. وأوصى الفريق الفرعي بأن:

(أ) يواصل المكتب الدولي إعداد تقارير سنوية عن خصائص تقارير البحث الدولي؛ و

(ب) يحيط المكتب الدولي المكاتب والإدارات الدولية والدول المتعاقدة علما وأن يتشاور معها بشأن القضايا المتعلقة بالتطوير المحتمل لقاعدة بيانات استشهادات معاهدة البراءات واستخداماتها المحتملة في إعداد تقارير الخصائص المستقبلية وفي أغراض أخرى.

4. مقاييس معاهدة التعاون بشأن البراءات

28. ورحبت الإدارات بتوسيع نطاق التقارير المتاحة لمكاتب تسلم الطلبات والإدارات الدولية من خلال البوابة الإلكترونية لمعاهدة البراءات، ولا سيما توفير تقارير "الإرسال"، التي أسهمت في تيسير الوصول إلى المعلومات ذات الصلة، وفي زيادة الوعي بالتقارير وقيمتها في إدارة المكاتب لخدمات معاهدة البراءات. وأكدت عدة مكاتب دعمها لتوفير المزيد من المعلومات مباشرة في إخطارات البريد الإلكتروني. وفي معرض إجابته على سؤال، أشار المكتب الدولي إلى أنه لا يوجد لديه في الوقت الحالي إطار زمني محدد لتنفيذ هذا التطور، وأن التركيز ينصب في الوقت الحاضر على تحسين جودة البيانات.

29. وعرضت الإدارات بإيجاز كيفية استخدامها للتقارير. وتبين أن معظم الإدارات لديها أنظمتها الخاصة لتوليد المقاييس الرئيسية التي تتعلق، بوجه خاص، بأداء العمل في الوقت المناسب، والتقارير المتأخرة التي يجب إكمالها. ومع ذلك، تتيح التقارير المتاحة في البوابة الإلكترونية لمعاهدة البراءات (ePCT) التحقق بصورة ملائمة من أن الخدمات تعمل على النحو المتوقع، ومن عدم وقوع أخطاء كبيرة في تدوين البيانات من النماذج التي تستند إلى الصور التي يتسلمها المكتب الدولي. وفي إطار هذا الترتيب المختلط، لم تُستخدم بعض إخطارات البوابة الإلكترونية ePCT للعمليات العادية، وأبدت إحدى الإدارات تخوفها من أن هذا يعني التعرض لخطر "فقد" إخطارات مهمة في خضم مواد أدنى أهمية لم تُفحص بالضرورة بصورة شاملة أو منتظمة. وأشارت إدارة أخرى إلى زيادة معدل استخدامها للبوابة الإلكترونية، ووجدت التدريب الذي يقدمه المكتب الدولي مفيدا بشأن كل من المقاييس والوظائف الأخرى في البوابة.

30. وفيما يتعلق بمسألة استخدام تقارير البوابة الإلكترونية لمعاهدة البراءات في تحديد الحالات التي شابها الخطأ أثناء المعالجة، شدد المكتب الدولي على ضرورة أن تركز التقارير على تحديد أسباب المشاكل، وتحسين العمليات الأساسية، فضلا عن إصلاح التطبيقات الفردية. وأضاف أنه يرحب، في أي وقت، بتلقي التعقيبات التي من شأنها أن تسهم في تلبية هذه الاحتياجات.

31. وقُدم عدد من الاقتراحات لتحسين التقارير، من بينها إتاحة إصدار جميع التقارير في مستند واحد، وإزالة مراجع البيانات غير ذات الصلة، مثل التطبيقات المكررة، وإبراز العناصر "الجديدة" في تقارير الإرسال عن طريق تحديد الحالات التي طرأ عليها تغيير منذ التقرير السابق. وأشارت إحدى الإدارات إلى أنه قد يكون من الأسهل الوصول إلى التقارير من خلال صفحة الويكي بالمقارنة مع البوابة الإلكترونية لمعاهدة البراءات (ePCT).

32. وأشارت الإدارات إلى الصعوبات التي تواجهها في الحصول على بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب في بعض المجالات، ومنها ما يتعلق بالفصل الثاني؛ ومعالجة البيانات وتشجيع المكتب الدولي على العمل مع الإدارات الدولية لتحسين تدفق البيانات.

33. وأوصى الفريق الفرعي بأن يواصل المكتب الدولي تطوير تقارير المقاييس في الاتجاهات المقترحة.

5. وحدة الاختراع

34. وشكر مكتب استراليا للملكية الفكرية الإدارات على إسهاماتها في المناقشات على صفحة الويكي، مما حدا المكتب الدولي إلى إصدار التعميم C. PCT 1610 للتشاور بشأن التعديلات المقترحة على الفصل 10 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأى أنه ينبغي للمكتب الدولي أن يصدر التعديلات متى كان هناك توافق في الآراء بين مكاتب الملكية الفكرية، وأنه ينبغي مواصلة المناقشات حول البنود الأخرى خلال عام 2021 في إطار المرحلة الثالثة. كما رحب المكتب بالنهج الأكثر شمولية الذي اقترحه المكتب الدولي للنظر في استخدام لغة أكثر حيادية بين الجنسين في منشوراته المتعلقة بنظام المعاهدة، بدلاً من الاكتفاء بإدراجها في الأجزاء المعدلة من المبادئ التوجيهية في هذه المرحلة.

35. وأيدت جميع الإدارات التي أخذت الكلمة النهج المقترح لإصدار التعديلات بغية إدراج أمثلة توضح منهجية "الحد الأدنى للمنطق". ووافقت الإدارات أيضًا على إجراء تعديل إضافي في الجملة الأولى من الفقرة 10.04A من المبادئ التوجيهية لاستبدال عبارة "يحتوي على" بكلمة "مطالبات". وبالتالي، تكون بداية هذه الفقرة كما يلي: "من أجل تقييم ما إذا كانت المطالبة في الطلب بشأن موضوع غير موحد، يجوز للإدارة تطبيق منهجية "الحد الأدنى للمنطق" من خلال التحقق من المسائل التقنية المشتركة أو المقابلة..." كما وافقت الإدارات أيضًا على مواصلة المناقشات على صفحة الويكي بشأن قضايا أخرى ناقشها الفريق الفرعي سابقًا دون التوصل إلى توافق في الآراء، إلى جانب النقاط التي أثيرت ردًا على التعميم C. PCT 1610.

36. وأوصى الفريق الفرعي بأن:

"1" يُدرج المكتب الدولي التعديلات المقترحة في النسخة التالية من المبادئ التوجيهية، إلى جانب التعديل الإضافي الموصوف في الفقرة 35 أعلاه، المتوقع أن يدخل حيز النفاذ بدءا من 1 يوليو 2021؛ و

"2" تواصل الإدارات المناقشات بشأن بنود أخرى خلال عام 2021، بما فيها البنود الواردة في التعقيبات على التعميم C. PCT 1610.

6. أفكار أخرى لتحسين الجودة

تعزيز الترابط بين المرحلة الدولية والمرحلة الوطنية

37. وذكّر مكتب اليابان للبراءات الفريق الفرعي بأنه قد نشر مشروع مقترح لتعديل الفقرة 15.09 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، وقام بتنقيحه عقب التعليقات الواردة في الردود على التعميم C. PCT 1610. ودعا مكتب اليابان الإدارات الأخرى إلى نشر التعليقات على هذا الاقتراح بحلول 16 أبريل 2021.

38. وأبلغ المكتب الدولي الفريق الفرعي أنه في حالة موافقة الإدارات على التعديل المقترح للفقرة 15.09 على صفحة الويكي، فسيقوم بإصدارها مع التعديلات على الفصل 10 من المبادئ التوجيهية.

قاعدة بيانات استشهادات معاهدة البراءات

39. وطلبت إدارتان من المكتب الدولي أن يتشاور مع الإدارات بشأن التطورات المخطط لها لقاعدة بيانات استشهادات معاهدة البراءات، مثل أدوات توفير البيانات في الوقت الحقيقي، والنفاذ إلى الوثائق غير المتعلقة بالبراءات في قاعدة البيانات. وأشار المكتب الدولي إلى أنه سيطرح هذه المسألة على صفحة ويكي الفريق الفرعي، ورهنا بإحراز المزيد من التقدم في هذه الآونة قد يطرحها في الدورة المقبلة لفريق المعاهدة، المقرر عقدها في الفترة من 14 إلى 17 يونيو 2021.

تعديلات على المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي

40. وطالبت إحدى الإدارات المكتب الدولي عند نشر نسخة جديدة من المبادئ التوجيهية أن ينشر أيضًا نسخة مرمزة توضح التعديلات التي أُدخلت على النسخة السابقة للمبادئ التوجيهية.

الاجتماعات المقبلة للفريق الفرعي المعني بالجودة

41. وأعربت الإدارات عن تقديرها لمنصة ويبكس Webex التي أتاحت اجتماع الفريق الفرعي أثناء جائحة كوفيد-19. وقد سارت الجوانب التقنية للاجتماع هذا العام بسلاسة، وأتاح الاجتماع بالفيديو الفرصة لمشاركة عدد أكبر من الأشخاص بالمقارنة مع الاجتماع الفعلي الذي يقتضي السفر إلى مكان معين.

42. وأعربت الإدارات عن رأيها في مختلف مزايا الاجتماعات عن بعد وعيوبها بالمقارنة مع الاجتماعات المباشرة، مشيرة إلى أن هذه الأخيرة تتيح للإدارات فرصة إجراء مناقشات مباشرة خارج إطار الجلسات العامة، مما يوفر فرصًا قيّمة للتواصل مع النظراء في مكاتب الملكية الفكرية الأخرى. ورأت بعض الإدارات أن عقد الفريق الفرعي للجودة اجتماعا مختلطا بحضور مادي ومشاركة عن بُعد يمكن أن يوفر حلاً وسطًا. واقترحت إحدى الإدارات تناوب الفريق الفرعي بين الاجتماعات الفعلية والافتراضية.

43. وأقر المكتب الدولي بأن الاجتماع المختلط يمكن أن يجمع مزايا كل من الاجتماعات الفعلية والافتراضية، ولكن إمكانية إضافة مشاركين عن بعد تتوقف على مكان عقد الاجتماع بالنسبة للمشاركين الفعليين. كما أن تغيير شكل اجتماعات الفريق الفرعي يمكن أن يتيح له الاجتماع فعليا خلال أسبوع عقد اجتماع الإدارات الدولية نفسه، وعن طريق الفيديو بين دورات معاهدة البراءات. ونظرًا لعدم التمكن من معرفة إمكانيات السفر المتاحة خلال العام المقبل، اقترح المكتب الدولي مناقشة شكل الاجتماع القادم للفريق الفرعي في وقت أقرب إلى موعد الاجتماع، الذي يعقد عادة في الربع الأول من 2022.

[نهاية المرفق والوثيقة]